نحو سياسة تنمية وإصلاح القطاع الفلاحي في بلدان المغرب العربي لضمان تحقيق الأمن الغذائي "الجزائر والمغرب نموذجا"

*** أ/لحسين عبد القادر**

**** د/ لعربي محمد**

الملخص:

تواجه دول المغرب العربي تحديا مشتركا، يتمثل في صعوبة ضمان أمن غذائي لشعوبها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي عرفها العالم من ارتفاع في أسعار المحروقات، وأسعار المواد الأولية التي أثرت على أسعار المواد الغذائية، وتوزيعها واستخدام المنتوجات الغذائية، لإنتاج الوقود الحيوي والعديد من التحديات العالمية التي عرفها الأمن الغذائي، كما أن هناك ظروف داخلية تخص دول المغرب العربي(الجزائر والمغرب نموذجا)، من ظروف مناخية وإمكانيات بشرية وموارد طبيعية، لها الأثر الكبير في إمكانية تحقيق الأمن الغذائي؛ إلا أن هذا بحاجة إلى إتباع سياسة وآليات تصبو إلى تنمية القطاع الفلاحي والنهوض به في جميع المجالات(الإنتاج، الجودة، التسويق، التخزين..الخ) لضمان الاكتفاء الذاتي ولما لا تصدير الفائض، هذا ما سنتعرف عليه في هذه الورقة البحثة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التوجيه والإرشاد الفلاحي، التمويل الفلاحي، الامتياز، الاستصلاح، ترقية الإنتاج.

Résumé:

Face aux pays de relever le défi commun du Maghreb, il est difficile d'assurer la sécurité alimentaire de leurs populations, en particulier à la lumière des conditions économiques mondiales connues dans le monde des prix élevés du carburant, et les prix des matières premières qui ont affecté les prix des aliments, et la distribution et l'utilisation de produits alimentaires, pour la production de biocarburants, et beaucoup défis mondiaux définis par la sécurité alimentaire, Il y a aussi des conditions intérieures concernant les pays du Maghreb (Algérie et Maroc modèle), les conditions climatiques et les possibilités de ressources humaines et naturelles, a un impact significatif sur la possibilité de parvenir à la sécurité alimentaire; Toutefois, ce besoin de suivre la politique et les mécanismes aspirent à développer le secteur agricole et la promotion dans tous les domaines (production, qualité, marketing, stockage,.. etc) pour assurer l'autosuffisance et d'exporter le surplus n'a pas, c'est ce que vous apprendrez dans ce document.

Mots clés: La sécurité alimentaire, l'orientation et le conseil agricole, financement agricole, la franchise, la remise en état, améliorer la production.

.

* لحسين عبد القادر، أستاذ مساعد قسم أ، جامعة برج بوعريريج lahciene_aek01@yahoo.fr

** لعربي محمد ، أستاذ محاضر، جامعة خميس مليانة med.laribi@yahoo.fr

تمهيد:

تعد السياسة الزراعية من السياسات التي تهدف إلى إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، وهي مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة لإدارة الدولة للقطاع الزراعي، من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقا، تتضمنها الخطط والسياسات الزراعية، كما توجد العديد من السياسات الأخرى التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن الغذائي كسياسات التسويق الزراعي، التي توظف في خدمة الإنتاج وخدمة المستهلك أوفي خدمة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين، وتهدف هذه السياسة إلى تحسيس المُنْتِج وأن العملية الإنتاجية تصب في مصلحته لتحفيزه على الاستمرار في إنتاجه وتوسيعه، وتقوم هذه السياسة بمراقبة وسطاء البيع لضمان وصول السلع الغذائية بأقل ثمن ممكن للمستهلكين.

في هذا الإطار يمكن طرح التساؤل التالي: **ما هي السياسة التنموية التي انتهجتها كل من الجزائر والمغرب في سبيل ترقية القطاع الفلاحي للوصول به على تحقيق الأمن الغذائي؟**؛ للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور:

- ✓ **المحور الأول: أهداف وملامح تنمية القطاع الفلاحي في بلدان المغرب العربي؛**
- ✓ **المحور الثاني: سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر؛**
- ✓ **المحور الثالث: سياسات إصلاح القطاع الفلاحي في المغرب.**

المحور الأول: أهداف وملامح تنمية القطاع الفلاحي في بلدان المغرب العربي

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الوطن العربي وذلك لما يتميز به من خصائص تؤهله لأن يكون القطاع الرائد في عملية التنمية الشاملة والتي تنشدها جميع الدول العربية وغيرها من الدول، وهذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والذي أصبح سلاح تستعمله الدول المتقدمة ضد الدول التي لا تملك قوت يومها كلما دعت الضرورة وهذا من اجل زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي.

تنمية القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية[1]:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي في الإطار المحلي، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي.
2. التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع ألفلاحي وتحقيق التسويق والتعاون في مجالات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الإتحاد.

3. التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول الإتحاد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد ومبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة ومبدأ تحقيق وفرات الإنتاج الكبيرة والسوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف.
4. مواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلا في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي ألمغاربي العربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة الإتحاد الأوروبي.
5. وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال والإنتاج والعمل المشترك مع تحقيق التوليف الأمثل للموارد البشرية والمالية والطبيعية لتحقيق تنمية فلاحيه شاملة.
6. إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث والتطوير التقني والنظر مثلا في إقامة بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية.
7. وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنيات التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية، مع وضع خطط وبرامج لتقوية وتنشيط وتسهيل التجارة البينية المغاربية وتنسيق التجارة مع الخارج.

خصائص ومميزات إستراتيجية التنمية الفلاحية: يمكن تلخيص الخصائص والمميزات التي يتصف القطاع ألفلاحي في بلدان الإتحاد المغاربي في التالي:

- ✓ رغم ظهور قطاع النفط إلا أن قطاع الفلاحة مازال القطاع الأكثر مساهمة في الناتج الوطني رغم تناقص الأهمية نسبيا.
- ✓ ما زال القطاع ألفلاحي يوظف نسبة كبيرة من اليد العاملة.
- ✓ تملك دول المغرب العربي بصفة عامة العديد من الدعائم الأساسية اللازمة لتحقيق إستراتيجية التنمية في هذا القطاع، حيث الموارد المالية الهائلة المتأتية من عوائد النفط في كل من ليبيا والجزائر، زيادة على المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي والمسنودة بموارد مائية كبيرة سطحية وجوفية كون هذه الدول تطل جميعها على البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي وخاصة بعد التقدم التكنولوجي في تحلية المياه المالحة أو في تلك الدول التي تقع معظم أراضيها في الصحراء والتي تزخر بالمياه الجوفية.
- ✓ كما تشمل هذه الدول على موارد بشرية كبيرة متواجدة في الأرياف– بصفة خاصة –من الممكن أن تشكل منها عمالة مؤهلة للسوق المحلية والخارجية .لما لها من الخصائص ذات الكفاءات العلمية والتقنية المتخصصة وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد الفلاحية ومراكز التكوين المهني في أغلب دول المغرب العربي.

المحور الثاني: سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هو إستراتيجية هدفها فعالية القطاع الفلاحي وتطويره وتم إعداد هذه الإستراتيجية وفقا لبرامج تتماشي مع المناخ الجزائري[2]، ويعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة رد فعل على هشاشة القطاع الفلاحي، ووضع هذا المخطط على أساس تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة، ويتمحور هذا المخطط في هدفه الأساسي حول تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تمكين السكان من الحصول على المواد الغذائية حسب المعايير الدولية وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني[3]

تم تبنى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال السداسي الثاني لسنة 2000 وكانت أهدافه تتصف أهدافا عامة وأخرى مكملة تمثلت هذه الأهداف العامة فيما يلي[4]:

أ. تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛

ب. تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛

ج. ترقية المنتجات ذات المزايا المؤكدة المقارن؛.

د. تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعة؛

هـ. تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات لامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛

و. ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛

ز. رفع مداخيل المزارعين.

أما الأهداف المكملة فتكمن في بحث ودعم الاستغلال الفلاحي بواسطة:

- ✓ تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل إعادة الإنتاج، إضافة إلى استعمال رشيد وعقلاني للموارد الطبيعية؛
- ✓ تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق والمزروعات في إطار التكيف الإنتاجي في المناطق الحصبة، وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في منتوج :الحليب، البطاطا، الفواكه، اللحم الأحمر والأبيض...الخ؛
- ✓ تكييف أنظمة استغلال أراضي المناطق الجافة وشبه الجافة بواسطة تشجيرها أو استعمالها كمراعي لتربية الماشية أو للنشاطات المتكيفة أي ملائمة أجهزة الإنتاج لنوعية التربة والظروف المناخية؛
- ✓ العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الامتياز يهدف للمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها[5].

أما طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، اعتمدت خمس محاور رئيسية من أجل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتتمثل هذه المحاور في الأتي[6]:

أ. استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛

ب. البرنامج الوطني للتشجير؛

ج. تكييف أنظمة الإنتاج؛

د. استصلاح الأراضي في الجنوب؛

هـ. تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع.

1.بالنسبة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[7]: فهو آلية تسمح بتثمين الموارد الطبيعية الموارد المتاحة والمحافظة عليها، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين يهف استصلاح واستغلال الأراضي الجبلية، السهبية والصحراوية وتسيير واستغلال الموارد الطبيعية للحد من انجراف التربة والتصحر والجفاف التي تمثل تهديدا للقطاع الفلاحي وعلى الإنتاج الفلاحي وعلى التوازن البيئي.

ويمنح حق الامتياز لسكان الأرياف خاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية، ولإشراكهم في عملية التنمية المحلية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين مستوي المعيشية من خلال رفع مستوى دخولهم ومكافحة النزوح الريفي، الذي يؤدي إلى عدم استغلال الأراضي الفلاحية، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج ب 600.000 هكتار، من خلال 50.000 امتياز وخلق 500.000 منصب عمل، ويخص 33 ولاية ويحتوي 140 مشروعا ومقسمة كالآتي:

أ. في المناطق السهبية والفلاحية الرعوية :تتم تحديد 11 منطقة ب 62 مشروعا جاهز للانطلاق؛

ب. في المناطق الجبلية :تم تحديد 14 منطقة منها 11 منطقة تشكل من الأحواض المنحدرة خصص لها 56 مشروعا[8].

وأنشأت مؤسسة تتخصص بمهمة تأطير العمليات، اعتمادا على مجموعة من المراسيم والقرارات المحددة لطرق الاستفادة من الامتياز، وضمان تطبيق هذا البرنامج وتسييره، وسميت هذه المؤسسة بالمؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية ومن أهم أهداف هذه المؤسسة:

أ. إعداد صفقات لفائدة برنامج الاستصلاح المبرمج من طرف الدولة؛

ب. تعبئة واستغلال المواد المالية عن طريق القرض أو التمويل الذاتي؛

ج. القيام بدراسات متعلقة بالتهيئة العقارية لاستصلاح الأراضي وتنمية النشاطات الزراعية الغذائية لصالح أصحاب الامتياز؛

د. تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار في إطار الامتياز وقد تم تقدير الغلاف المالي لهذا البرنامج ب 9.71 مليار دينار.

2. **أما البرنامج الوطني للتشجير** فيكون عن طريق إعادة تحديد الثروة الغابية، من خلال غراسة أشجار الفلين وعناية الأحواض المنحدرة من السدود، لكن مع إعطاء أهمية وأولوية أكثر للأشجار المثمرة لرفع نسبة التشجير إلى 14 % في شمال البلاد، وتم تبني هذا البرنامج من أجل إعادة ضبط أنواع الأشجار المثمرة والاقتصادية وغرس أشجار مثل :الزيتون، التين، اللوز والكرز...الخ من أجل حماية متوازنة للأراضي الفلاحية وضمان المداخيل الدائمة للفلاحين، وتوفير مناصب شغل التي قد تبلغ 250000 منصب عمل.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج خصصت مساحة قدرها 8000 هكتار لإعادة التشجير، منها 10000هكتار لغرس أشجار الفواكه و 350هكتار لأشجار الكروم، و 58كلم لفتح المسالك وتهيئتها و 30000كم لتصحيح

التدفقات، 18000 هكتار للعناية بالأشجار و1500هكتار للتحسين العقاري يمول هذا البرنامج عن طريق الميزانية القطاعية وبواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[9].

3.تكييف أنظمة الإنتاج: يقوم هذا البرنامج على أساس إشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين الذين يتمثلون في الفلاحين والمستثمرات الفلاحية، يهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، بحيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات وفقا لظروفها المناخية، فيمكن تغيير مستثمرة مختصة في الحبوب إلى مختصة في الخضر والفواكه وفقا للظروف المناخية للمنطقة، ويتميز هذا البرنامج بأنه يقدم الدعم مباشرة لأنشطة تسمح بتأمين دخل الفلاحين، من خلال البحث لإيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط، من أجل تعويض الخسائر الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية؛ كما يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع الفلاحية التي هدفها هو المنتوج فقط.

4.استصلاح الأراضي في الجنوب، ثم تبني هذا البرنامج سنة 1992 ومن خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تمت إعادة توجيهه وتم وضع هذا البرنامج من حيث الأهداف والشروط وطرق تنفيذه لكي تتم تهيئة أراضي الواحات في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، وبالنسبة للاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص لاحقا للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية التي تتناسب مع الظروف والبيئة والاستغلال الأمثل للموارد النادرة وخاصة مياه السقي والأراضي الخصبة، كما تقوم محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

5.تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، ويكون هدفه هو تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني في مختلف الفروع، وقد تم توظيف مزارع نموذجية كوحدات لمضاعفة المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية.

كما تم إحداث صندوق لدعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي استحدث سنة 2000 يهدف لضبط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم مساعدات للفلاحين والمربون، بصفة فردية أو منظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات مهنية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المتدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي في مجال التحويل والتسويق والتصدير للمنتوجات الفلاحية والصناعات الغذائية.

6.كما يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة

تتمثل في:

أ. ميزانية التجهيز الفلاحية؛

ب. القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛

ج. حسابات التخصيص الخاصة.

ثانيا – قانون التوجيه الفلاحي

في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في سنة2008، جاءت الحكومة الجزائرية بمشروع قانون جديد سمي قانون التوجيه الفلاحي، يخص قطاع الفلاحة كإستراتيجية جديدة بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الصادر سنة 2000 وكان من بين أهم الأهداف التي بني عليه هذا القانون هو مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، باعتبار الأمن الغذائي مسألة وطنية وقضية إستراتيجية، وتثمين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة وزيادة تشجيع مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية.

وتضمنت أهداف قانون التوجيه الفلاحي في الاتي:

- ✓ ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد ذات الاستعمال الفلاحي؛
- ✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية، التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.
- ✓ ولتحقيق هذه الأهداف وتجسيدها يرمي هذا القانون إلى:[10]
- ✓ تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.
- ✓ ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب؛
- ✓ إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل، وكذا الحيوانات المنوية الإناث تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحيين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف ايجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية؛
- ✓ التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها؛
- ✓ المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكيف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي؛
- ✓ لمحافظة على الثروة العقارية وتنميتها في طريق الدقة التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية؛
- ✓ السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال لاستصلاح وإعادة تنظيم العقار الفلاحي؛
- ✓ السماح بثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها؛
- ✓ تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛
- ✓ ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية جديدة للفاعلين في القطاع الفلاحي؛

- ✓ المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية؛
- ✓ وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج؛
- ✓ وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي؛
- ✓ التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛
- ✓ ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجه؛
- ✓ السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج لا سيما في المناطق المهددة بالتدهور؛
- ✓ ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المخدرة؛
- ✓ السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي وحماية السهوب ومناطق الرعي؛
- ✓ ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية؛
- ✓ ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الإنتاج الفلاحي.

كما تضمن قانون التوجيه الفلاحي أسس تقوم الدولة من خلالها على التعجل في إطار سياسة التنمية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية وتكمن هذه الأسس في ما يلي:

- ✓ الاستغلال الأمثل لقدرات كل إقليم بناء على مقاربة اقتصادية وتساهم في معرفة كافيه وآنية للحقائق الطبيعية والبيئية والاجتماعية لمختلف المناطق؛
- ✓ تحسين الظروف المعينة لسكان الريف؛
- ✓ تجميع كل الوسائل التي ترصدها الدولة في إطار مختلف أنظمة الدعم لتنمية النشاطات الاقتصادية والحرف.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد آليات من خلالها يتم تنفيذها لوصول إلى أهداف قانون التوجيه الفلاحي والتي تتمثل في:

1. أدوات التوجيه الفلاحي:

تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في:[11]

أ. **مخططات التوجيه الفلاحي**: وتكون على مستوى الولاية المنطقة وعبر المستوى الوطني وتمثل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها واستغلالها العقلاني واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية.

ب. **مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية**: وتشمل أنظمة تكييف وتحسين وتثمين الإنتاج الفلاحي وكذا المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها، فضلا عن استصلاح وإعادة تشجير الأراضي وتنمية الفلاحة الصحراوية والجبلية والمراعي السهبية.

ج. **أدوات تأطير العقار الفلاحي**: بغرض التحكم في العقار الفلاحي التابع لملكية الدولة والملكية الخاصة وضمان عدم استعماله في غير النشاطات الفلاحية، وقد تم إنشاء فهرس خاص من خلاله تتدخل

الدولة إذا استعملت الأراضي الفلاحية في وجهة أخرى غير فلاحية؛ وأيضا تم تحديد خريطة لتحديد الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية تحدد كيفيات وشروط تمييز الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية وتصنيفها.

2. الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي:

تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية، من خلال آلية جديدة تسمى بالامتياز والذي يعني به انه عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية، وتتعلق هذه الآلية بالأراضي التابعة لأملاك الدولة بحيث لا يمكن استغلال الأراضي الواجب إصلاحها والتابعة للأملاك الخاصة للدولة إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة، أوفي شكل ملكية عقارية فلاحية بالنسبة للأراضي التي استصلحها المستفيدون في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة للأملاك الخاصة للدولة، كما يكون الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية إلزاميا على كل مستثمر فلاحي شخصا طبيعيا أو معنويا كان. وفي وقت لاحق تم إصدار قانون خاص يحدد كيفية الاستفادة واستغلال الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز[12].

يهدف **قانون الإمتياز** إلى تحديد شروط كيفيات استغلال للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة ومن خلاله يتم منح حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة، عن طريق دفتر شروط مدة إقصائها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية، ويشمل الأراضي الفلاحية التبعة للدولة بما فيها الأملاك السطحية وهي مجموع الأملاك الملحقة باستثمار الفلاحة ولاسيما منها المباني والأغراس ومنشآت الري.

ويستفيد من حق الامتياز أصحاب المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية المستفيدين منها طبقا لقانون 08ديسمبر 1987 الذي كان بموجبه يستفيد المستثمرين الفلاحيين بحق انتفاع دائم؛ كما يسمح حق الامتياز السماح لأصحاب المستثمرات الجماعية تكوين مستثمرات فردية كما يمكن تشغيل مستثمرات فلاحية جماعية بغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية.

هذا وألغت الدولة تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا، بسبب تشتت القطع كما يجب توفير الظروف التي تشجع على استعمال التقنيات والوسائل العصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها، ويتم تحديد كيفية تنفيذ الهيئات الريفية التي تنظم تخصيص الأراضي وتسهل استغلالها بانجاز الأشغال الملحقة مثل شبكة الري والتطهير والصرف والمواصلات وفك العزلة عن المستثمرات وتقليص الأضرار التي لحقت بالثروة العقارية الفلاحية خاصة جراء إقامة تجمعات بشرية وهياكل قاعدية للنقل[13].

أما أراضي الرعي فيتم تأهيلها كلما استدعت حالة تدهور أراضي الرعي المعنية حظر الرعي وإنجاز عمليات الحفظ والإحياء والبذر والتجهيز بالري قصد تجديدها واستغلالها الرعوي، ويمنع تعرية أراضي الرعي أوالقيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى تدهور المراعي أوالانجراف عن طريق المياه أوالرياح.

3. التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي[14]

وتقوم هذه التدابير بتثمين الإنتاج الفلاحي بحيث تخضع المنتجات الفلاحية الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة ومن اجل تثمين هذه المنتجات وترقيتها يؤسس نظام نوعية يسمح بـ:

أ. تمييز المنتجات حسب نوعها؛

ب. إثبات شروط خاصة لانتهاجها أو لصناعتها لا سيما في مجال الفلاحة البيولوجية؛

ج. تحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها.

كما تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي بحماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، ويعني هذا تدعيم أنظمة تحديد المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها، كما تهدف هذه التدابير إلى حماية الثروة الحيوانية والنباتية والمحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية وتحسينها وتحسين الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي، وتقوم هذه الإجراءات كل من سلطة الصحة النباتية والسلطة البيطرية، كما يمكن الاستعانة بالمخابر الخاصة بالتحليل التي تكون معتمدة لهذا الغرض لإنجاز مهام التشخيص، ويجب أن تتوفر في التغذية الموجهة للحيوانات كل الشروط الصحية وأن تحتوي على الحصص الضرورية لتنمية الإنتاج الحيواني، وان لا تشكل خطرا صحيا أو تؤدي إلى أضرار مباشرة أو غير مباشرة على المستهلك، ولضمان الأمن الصحي للأغذية يمكن تقييد أو منع إدخال إلى التراب الوطني المنتوجات الخطيرة أو السامة والمنتجات الصيدلانية وعرضها في السوق وحيازتها ووصفها ولو بغرض علاجي، والأغذية الموجهة للحيوانات المنتمية للأنواع الموجهة لحومها وموادها للغذاء البشري، ولذلك يتم إنشاء نظام تحديد مسار الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني وأيضا يتم إنشاء نظام يتم من خلاله تحديد مسار النباتات بغرض تعزيز الأمن الصحي للأغذية.

ومن تدابير الهيكلة الخاصة بالمنتج الفلاحي أيضا ضبط المنتجات الفلاحية بهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب قصد حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وهذا يتم عن طريق:

أ. تدابير تحفيزية للجمع والتخزين وهياكل التخزين والشحن والنقل؛

ب. تدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية.

4. تأطير النشاطات الفلاحية والمهن[15]: يتضمن تأطير النشاطات الفلاحية الأمور التي تتعلق بالمستثمرات الفلاحية والمستثمر، والتنظيم المهني الفلاحي، وحماية المستثمرين الفلاحين.

وبالنسبة للمستثمرة الفلاحية تعتبر وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية، أما المستثمر الفلاحي فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا ويشارك في تسير المستثمرة الفلاحية ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

وفي إطار تأطير النشاطات الفلاحية يتم إنشاء تنظيم مهني فلاحي يكون في شكل:

أ. **جمعيات مهنية للفلاحين:** من أجل ترقية نشاطاتهم المهنية وهي تمثل أساس للتنظيم المهني الفلاحي وعلى هذه الجمعيات أن تساهم وتسهر على القيام بتوجيه الفلاحين إلى التقنيات الزراعية وكيفية ترقية المنتجات الفلاحية وتحسيس الفلاحين في مختلف الميادين المتعلقة بالنشاط الفلاحي.

ب. **التعاونيات الفلاحية:** ينشئها فلاحون عن طريق عقد رسمي تهدف إلى:

- ✓ انجاز أو تسهيل عمليات الإنتاج أو التحويل أو الشراء أو التسويق؛
- ✓ تخفيض سعر التكلفة وسعر البيع لبعض المنتجات والخدمات لفائدة أعضائها عن طريق مجهودهم المشترك؛
- ✓ تحسين نوعية المنتجات التي توفرها لأعضائها.

ج. **الغرف الفلاحية** :وتنشا على مستوى كل ولاية، وتنشا غرفة فلاحية وطنية تضم الغرف الفلاحية الولائية، ولها مهمة التشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين ولها نشاطات ذات منفعة عمومية.

د. **تجمعات المصالح المشتركة** :وتتشكل من مستثمرين فلاحيين أو أكثر عن طريق عقد رسمي، وتتمثل أهدافها في تحسين نتائج نشاطهم ومضاعفته وإحداث أو تسيير منشئات الري الضرورية لنشاطهم.

هـ. **المؤسسات والهيئات المهنية المشتركة** :والمهنة الفلاحية المشتركة تعني أنها تتكون من جميع المتدخلين الذين تلتقي مصالحهم في منتوج فلاحي أساسي أوفي مجموعة منتجات أوفي فرع فلاحي، ويهدف التنظيم المهني الفلاحي إلى تنمية الإنتاج الفلاحي وترقية توازن أسواق الفروع الفلاحية واستقرارها، ويأخذ التنظيم المهني الفلاحي شكل دواوين ومجالس تقوم على تقريب مصالح كل المهن التي تكون الفرع الفلاحي وتوفق بينها وتضمن تكاملها، وتهدف إلى:

- ✓ متابعة العرض والطلب بالنسبة للمنتوج أو مجموعة المنتجات المكونة للفرع الفلاحي؛
- ✓ تكييف شروط العرض مع السوق عن طريق اعتماد مناهج الإنتاج والعرض في السوق؛
- ✓ المساهمة في تحسين نوعية المنتوج أو منتجات الفرع الفلاحي؛
- ✓ المساهمة في التعريف ببرامج البحث والإرشاد التي تهم الفرع؛
- ✓ ترقية تصدير منتجات الفرع الفلاحي.

أما الدواوين فمهامها تكمن في:

- ✓ التوفيق بين المصالح الاقتصادية للمهن التابعة لنفس الفرع الفلاحي ومصالح المستهلكين؛
- ✓ القيام بالدراسات الاقتصادية التي ترمي إلى التحكم في سير الفرع الفلاحي؛
- ✓ الاقتراح على المهنيين والسلطات العمومية كل إجراء من شأنه الوقاية من الإختلالات في التوازن بين العرض والطلب في إطار المصلحة العامة؛
- ✓ تولي المهام التي يمكن أن تسندها السلطات العمومية إليها في إطار ترقية الفرع والتحكم في سوقه.

و. **التعاضدية الفلاحية:** وهي هيئة مهنية تهدف إلى تحقيق كل عمليات التأمين وإعادة التأمين والقرض والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر لصالح أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين.

وفي إطار حماية المستثمرين الفلاحيين يجب على الفلاحين اكتتاب عقود التأمين بعد الاستفادة من أي دعم من طرف الدولة، وفي حالة وقوع الكوارث الطبيعية أو وقوع مخاطر غير محتملة وفي حالة لم يكن مؤمن على خسائر ناجمة عن هذه الكوارث يستفيد المستثمرون الفلاحيون من إعانات ممنوحة.

ولضمان نجاح عملية التنظيم المهني الفلاحي تم إنشاء مجلس أعلى استشاري للتنمية الفلاحية الريفية يتشكل من ممثلين عن القطاعات الوزارية ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية وممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية وخبراء وباحثين ومختصين في المجالات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي قصد وهو جهاز استشاري مهامه إبداء آراء وتقديم توصيات في كل جوانب التنمية الفلاحية والريفية والتغذية والزراعة الغذائية في إطار فضاء للتشاور والاقتراح.

5. التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد[16]

وهدفه تنفيذ التوجيه الفلاحي عن طريق عدة تدابير منها:

أ. رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد وتطوير إعلام عصري وإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي؛

ب. تعزيز قدرات جهاز التكوين الفلاحي وتكييف البرامج وفقا للاحتياجات التي يعبر عنها المتدخلون في الإنتاج الفلاحي؛

ج. جديد مستمر للإعلام العلمي والتقني من أجل خدمة المستعملين المعنيين بالتنمية الفلاحية؛

د. إعداد وتنفيذ وقيادة برامج البحث التي تستجيب لأهداف التوجيه الفلاحي.

هذا ويجب أن تكون عمليات التكوين تتكيف مع مخططات التوجيه الفلاحي وأن يتكفل البحث الفلاحي بأولويات التوجيه الفلاحي ويعتبر البحث العلمي جزء من مراحل إعداد السياسات الخاصة بالتنمية الفلاحية والريفية والزراعية الغذائية، ويجب أن تهدف عمليات التكوين إلى ضرورة التخصص في مؤسسات التكوين وتكييف البرامج مع خصوصيات المناطق الفلاحية لأماكن الزرع والتكفل بمتطلبات سوق التشغيل.

أما بالنسبة للإرشاد الفلاحي فيتم اختيار القنوات الأكثر ملائمة لنقل المعلومات وإعداد برامج حسب مواضيع الإرشاد في المجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تستجيب لانشغالات المستثمرين كما يتم تنظيم يتلاءم مع المخططات المنهجية والتقنية الموجهة للمرشدين التي تسمح لهم بالتحكم في المهارات الضرورية لإنجاز أعمال الإرشاد.

كما يتم تشكيل نظام وطني للإعلام الفلاحي هدفه إضفاء طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات خاصة على المستوى البلدي، وتعزيز وتكييف وتوسيع نظام الإحصاء الفلاحي قصد إعداد معطيات دقيقة ومحينه وموثوق فيها، وتعزيز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها أنظمة الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية الغابية لا سيما الجغرافية مناه وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة وبالتجهيزات المناسبة،

والقيام بالتحقيقات عن طريق هياكل إدارية مركزية أو غير ممركزة للإدارة الفلاحية أو عن طريق من يقوم بالخدمات من مختصين ومستقلين، وأيضا يتم الانجاز الدوري للإحصائيات العامة الخاصة بالفلاحة والجرد الوطني للغابات ويتم تبادل هذه الإحصائيات بين مختلف المتعاملين في القطاع.

المحور الثالث: سياسات إصلاح القطاع الفلاحي في المغرب

أولا: مخطط المغرب الأخضر2008

جاء مخطط المغرب الأخضر في ظل الظروف الدولية التي سادت سنة 2007 و2008، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمي، وفي ظل التهديدات التي عرفها الأمن الغذائي العالمي، وجاء ضمن السياسة التي كانت تسعى المغرب من خلالها إلى محاربة الفقر.

واعتبر مخطط المغرب الأخضر بمثابة المحرك الاقتصاد الوطني عن طريق تبني الفلاحة كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي في الخمسة عشر سنة المقبلة.

كما كان لبعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية الدافع الرئيسي للتفكير في إستراتيجية شاملة تخص القطاع الزراعي، باعتبار أن نسبة سكان الريف تقارب النصف من عدد السكان الإجمالي ويشكل القطاع الفلاحي 80% من اليد العاملة الريفية كما أن الزراعة تشكل بين 15 إلى % 24 من الناتج الإجمالي المحلي حسب الظروف المناخية لكل فترة زمنية[17].

يهدف المخطط الأخضر إلى:

أ. إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مراعاة الخصوصيات؛

ب. تثمين إمكانات واستثمار هوامش التطور؛

ج. مواجهة التحديات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو اقتصادية؛

د. مواكبة التطورات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي[18].

ويستند المخطط الأخضر إلى ستة أفكار رئيسية:

أ. يعتبر الفلاحة محركا للنمو وتنمية الاقتصاد الوطني، عن طريق تأثيرها القوي على معدل نمو الناتج الداخلي الخام وخلق فرص العمل وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر؛

ب. ضرورة تبني إستراتيجية متميزة ملائمة لكل فئة من الفاعلين التي تقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية وتأخذ في عين الاعتبار تنوع الفاعلين وتحدياتهم السوسيو اقتصادية؛

ج. ضرورة معالجة المشكل الجوهري للفلاحة المغربية الذي يتجلى في ضعف منظومة الفاعلين باعتماد نماذج التجميع التي أبانت عن نجاعتها على الصعيد الدولي والوطني؛

د. تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي خصص 10 ملايين درهم سنويا للاستثمارات، وذلك عن طريق خلق استثمارات تتبنى على عروض مغربية متميزة وتتمحور بالأساس حول مشاريع؛

هـ. اعتماد مقاربة تعاقدية لإنجاز ملموس بين 1000 و 1500مشروع محددة على أساس نموذج اقتصادي هادف عبر الاستعانة من خوصصة أراضي صوديا وصوجيطا؛

و. عدم استبعاد أي سلسلة إنتاج غذاء يمكن لكل السلاسل أن تحقق النجاح المأمول والأمر يتعلق بإعطاء الفاعلين جميع الفرص لإنجاح هذا التحول في إطار الممولة وذلك يوضح أليفة في العاملين[19].

يقوم المخطط الأخضر على دعامتين أساسيتين، لاستهداف أكبر عدد من الفلاحين، الدعامة الأولى تستهدف الفاعلين العصريين وترمي إلى تطوير فلاحة عصرية تستجيب لقواعد السوق على أساس مخططا تقوية لإنعاش وتطوير سلاسل لإنتاج ذات قيمة مضافة مثل سلسلة الخضر وسلسلة الحوامض، وسلسلة الزيوت وسلسلة الأشجار المثمرة أو ذات مناخية كبرى مثل :الحبوب في الأراضي الملائمة والحليب واللحوم والدواجن.

وترمي الدعامة الثانية إلى تطوير مقاربة جديدة لمحاربة الفقر المنتشر في صفوف الفلاحين الصغار عبر الرفع من الدخول الفلاحي في المناطق النائية، بإنجاز 300 إلى 400 مشروع اجتماعي في إطار مخطط جهوي ترتكز على نظام تمويل معتبر يتعامل معه الممولين الاجتماعين باعتبارهم مستثمرين.

ثانيا: تمويل المخطط الأخضر

خصص المغرب ميزانية كبيرة بحوالي 10 ملايير درهم سنويا لمخطط المغرب الأخضر، هذا المخطط الذي يعتبر طموحا في أهدافه، ولكن تطبيقه على أرض الواقع عرف العديد من العوائق، خاصة وان قطاع الفلاحة يعرف عدة تحديات في المغرب من أزمة المياه ومشكلة العقار الفلاحي. كما لقي الفلاحين الصغار مشكل تسويق منتجاتهم الفلاحية في ظل وجود فلاحين كبار يصعب معهم الترويج لمنتجات الفلاحين الصغار في نفس الأسواق التي يستحوذ عليها الفلاحين الكبار.

ويعتبر مشكل تمويل المخطط بمثابة التحدي الرئيسي، على اعتبار أن قيمته السنوية تفوق 10 ملايير درهم، فالدعامة الأولى التي جاء بها المخطط هو إحداث استثمارات تسهم فيها الدولة والبنوك وبعض الشركاء على الصعيد الدولي، وقد طرحت عملية صوديا وسوجيطا العديد من المشاكل، بسبب أن بعض الشركاء أخذوا الأرض وأعادوا كرائها، والبعض الآخر نجحوا في استثماراتهم، إلا أن التحدي يخص الإنتاج، وتحقيق مستويات معينة من مناصب الشغل.

الدعامة الثانية في المخطط تهدف إلى العمل على دعم الفلاحين الصغار، ويعرف صغار الفلاحين وضعية صعبة، بسبب أن معدل مساحة استغلال الأراضي في حدود هكتارين، مما يسهم في ضعف المداخيل، وتكريس وضعية الفقر، وتعتبر 80 في المائة من الأراضي الفلاحية بالمغرب تتكون من أقل من 5 هكتارات، ولا يمكن أن تحقق نجاحا إلا عبر تجميع الفلاحين حسب ما جاء به المخطط الأخضر.

إن المخطط يتضمن في دعامته الأولى تطوير فلاحة رائدة تستجيب لقواعد السوق، اعتمادا على موجة من الاستثمارات الخاصة، ويتم في إطارها تمويل إنجاز ما بين 700 إلى 900 مشروع بكلفة تتراوح ما بين 10 و 15 مليار سنويا.

والدعامة الثانية تهتم بتطوير مقاربة لمحاربة الفقر بالزيادة من مدخول الفلاح الأكثر هشاشة، وخاصة بالمناطق النائية، ويتم في هذا الإطار تمويل إنجاز 300 إلى 400 مشروع اجتماعي ضمن مخطط جهوي، يهدف إلى تحويل

الفلاحين الصغار من زراعة الحبوب إلى زراعات ذات قيمة عالية وأقل تأثرا من ندرة التساقطات، وتشجيع مشاريع التكثيف، سواء في مجال سلاسل الإنتاج الحيواني أو النباتي من خلال تأطير الفلاحين وتمكينهم من دخل إضافي[20].

ولضمان تمويل المخطط الأخضر تم عقد العديد من الاتفاقيات، مع مؤسسات تمويلية محلية ودولية بهدف إلى إعطاء دينامية لمخطط المغرب الأخضر والنهوض بمختلف فروع القطاع الفلاحي.

ووقعت الاتفاقية الأولى المتعلقة بالدعم المالي المقدم من طرف الدولة في مجال الاستثمارات المقررة في إطار هذا المخطط للفترة 2010–2015 وزارتا الاقتصاد والمالية، والفلاحة والصيد البحري.

واتفاقية أخرى للتفاهم بين الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، تمنح بموجبها هذه المؤسسة للمغرب قرضا بقيمة 8 ملايين دولار على فترة عشر سنوات، كما وقعت الحكومة اتفاقية شراكة مع التجاري وفا بنك قيمتها 25 مليار درهم، مخصصة لضمان المواكبة البنيكة لـ"مخطط المغرب الأخضر"، واتفاقية أخرى مماثلة مع مجموعة البنك الشعبي قيمتها 20 مليار درهم ومن جانب آخر، تم التوقيع على اتفاقية تنمية فرع الأشجار المثمرة بين الدولة ومجموعة البنك الشعبي، لإحداث صندوق يضطلع بمهمة تثبيت الأسعار، واتفاقية أخرى مع نفس المجموعة، وتم تحديد ومواكبة قائمة أولى للمشاريع التي يجب تمويلها كما تم التوقيع على مجموعة من العقود، الأولى منها الموقعة بين الدولة و مهنيي القطاع تنمية قطاع اللحوم الحمراء ن ويتطلب هذا المشروع استثمارا بقيمة 6 ملايير درهم منها 850 مليون درهم تتحملها الدولة، وشكل محور تنمية زراعة الحبوب أيضا موضوع عقد برنامج بين الدولة والمهنيين لإنجاز أرضية لإنتاج الحبوب بمعدل 7 ملايين طن، وإصلاح بعض فروع القطاع، ويقدر الاستثمار المتوقع في هذا الإطار بـ: 3.1 مليار درهم، وتم بعد ذلك التوقيع على عقد آخر بين الدولة والمهنيين في قطاع زراعة الزيتون يهدف إلى زراعة 540 ألف هكتار من أشجار الزيتون لبلوغ مليون و 220ألف هكتار في أفق سنة2020 ، وإنتاج 340 ألف طن من الزيوت .وتقدر قيمة الاستثمار المتوقع في هذا الإطار ب 6ملايير درهم، من جهته شكل فرع زراعة البواكر محور عقد تم توقيعه بين الدولة والمهنيين، يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار بموجبه 12 مليار درهم، تتكفل الدولة بملياري درهم منها، وتم توقيع عقد آخر بين الدولة والمهنيين بغلاف مالي بقيمة 765 مليون درهم، 225 مليون درهم منها تتكفل بها الدولة، ويهدف هذا العقد إلى تحسين البذور والنهوض بدورها في الرفع من الإنتاجية، ووقعت الحكومة كذلك عقد برنامج مع الفيدرالية المهنية المغربية للحليب لتطوير إنتاج مادة الحليب بالمغرب، وذلك في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، من جهتها وقعت وكالة التنمية الفلاحية عددا من مذكرات التفاهم بخصوص تنمية منتوجات الزيتون والمواد المصبرة[21].

أما العقود التي تمت مع أطراف دولية، فوقع المغرب والبنك الدولي سنة 2011 بالرباط اتفاقا يمنح بموجبه البنك قرضا للمغرب بمبلغ 150 مليون أورو(1.68 مليار درهم)، يخصص لدعم مخطط المغرب الأخضر، ويهدف هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الاقتصاد والمالية ,ومدير قسم المغرب العربي بالمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك والمدير العام لوكالة التنمية الفلاحية العديد من البرامج الهامة المدرجة في مخطط المغرب الأخضر

وخاصة دمج الفلاحين في السوق الداخلي وتحسين الانعكاسات السوسيوإقتصادية لمشاريع الشطر الثاني المخصص للفلاحة الصغرى التضامنية.

كما يهدف هذا القرض الذي تمت المصادقة عليه في 15 مارس من سنة 2011 الماضي، تحسين الخدمات الفلاحية واستعمال وتدبير مياه الري والتخطيط والتهيئة الهيدرو– فلاحية، ويعد هذا القرض الأول من بين قرضين موجهين لدعم مخطط المغرب الأخضر الذي يهدف إلى تحديث تدبير القطاع الفلاحي من خلال الإصلاحات المؤسساتية القطاعية، وتشدد المرحلة الأولى من هذا القرض على التغيير المؤسساتي وعلى خلق بيئة ملائمة للنهوض بالقطاع على الصعيد الوطني والدولي.

أما الوكالة الفرنسية للتنمية وبموجب الاتفاقية التي وقعت مع المغرب بهدف تمويل مخطط المغرب الأخضر فقد بلغت مساهمتها 50.3 مليون أورو موجهة لتفعيل ودعم المرتكز الثاني للمخطط الأخضر الخاص بتنمية الفلاحة في المناطق الفقيرة من شمال المملكة.

خلاصة: من خلال ما تم التطرق إليه في المداخلة البحثية توصلنا إلى النتيجتين التاليتين:

إن السياسات التي تتبعها بلدان المغرب العربي(الجزائر والمغرب نموذجا)، في مجال الأمن الغذائي عادة ما تكون كرد فعل على سوء أوضاع الأمن الغذائي بسبب العوامل الداخلية أو الخارجية ولا يبني هذان البلدان سياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي بناءً على دراسات تنبؤية ووقائية عن اختلالات قد تحدث في أي لحظة تمس بوفرة الغذاء لمواطنيها، كما تتميز سياسات هذه البلدان بالظرفية لمواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي كما تؤثر الظروف والتقلبات المناخية كثيرا على الأمن الغذائي لهذين البلدين بسبب تواجد زراعات تقليدية تعتمد على الأمطار بنسبة كبيرة، وتؤثر العوامل الخارجية على استقرار الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي بسبب ضعف السياسات الوقائية رغم توفر هذه البلدان على الإمكانات اللازمة لضمان أمنها الغذائي ولو نسبيا وهذا ما يؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لها علاقة كبيرة مع الأمن الغذائي.

رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي يحوزها الإتحاد المغاربي في الميدان الفلاحي إلا أنه يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء الصحي لمواطنيه الذين يفوق عددهم 80 مليون نسمة ويتفاقم هذا العجز في المواد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع مثل: الزيوت بأنواعها والسكريات إلى جانب الحبوب بجميع أنواعها وخاصة القمح والدقيق والذي يكلف الخزائن العمومية الكثير من العملات الصعبة.

الهوامش والمراجع:

[1] نواصري مختار، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر ,سنة 2003/2002 .ص102

[2] السياسة الفلاحية في الجزائر، أنظر الموقع http://sites.google.com/site/bouibia/agr تاريخ الاطلاع: 2014/01/26.

[3] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 142.

[4] جرموني مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها :دراسة حالة البويرة**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 93.

[5] بوعزيز عبد الرزاق، **محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري :دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص ص 50-51.

[6] المرجع نفسه، ص 51.

[7] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 142-143.

[8] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 142-143.

[9] بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 58.

[10] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 46 سنة 2008، ص 6.

[11] المرجع نفسه، ص ص 7-8.

[12] المرجع نفسه، ص 8.

[13] المرجع نفسه، ص ص 8-9.

[14] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 10.

[15] المرجع نفسه، ص ص 12-13.

[16] المرجع نفسه، ص ص 13-14.

[17] La Nouvelle Stratégie Agricole au Maroc (Plan Vert) : Les Clés de la Réussite , http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=18214,date , p 09, date de visite : 22/02/2014.

[18] انظر : موقع وزارة الفلاحة المغربية، تاريخ الاطلاع عليه: 27-02-2014.

[19] La Nouvelle Stratégie Agricole au Maroc (Plan Vert) : Les Clés de la Réussite ,**ibid**,p p,09-11.

[20] خالد مجدوب،المخطط الأخضر يواجه مشاكل التمويل، http://www.maghress.com/attajdid تاريخ الاطلاع: 2014/02/27.

[21] المرجع نفسه.